

الفساد الاداري والمالي مفهومه , اشكاله , اسبابه وسبل مكافحته دراسة تحليلية في جامعة كربلاء

م.م. مازن عودة مطرود
م.م. علياء حسين عبد علي
دائرة صحة كربلاء

المستخلص

يهدف البحث الحالي بدراسة الفساد الإداري والمالي بالعراق من خلال دراسة تحليلية على اساتذة جامعة كربلاء. إذ كان عدد الاستمارات الموزعة (25) استمارة ، وعدد الاستمارات المسترجعة (23) استمارة ، وهذا يعني إن نسبة الاستجابة كانت (92%) . وقد استخدم الباحثان مقياس ليكرت (الخماسي) الذي يتألف من (5) اوزان , ومناقشتها و تم اعتماد برنامج spss باستخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية حيث توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن الفساد ظاهرة شائعة وهم مشترك تعاني منه المجتمعات الغنية والفقيرة، المتطورة والنامية مع تنوع الممارسات واختلاف الدوافع وتباين الأطراف والجهات الفاعلة والمتورطة فيه وتفاوت نسب انتشاره وشيوعه بين هذه الدولة وتلك ثم اختتم البحث بمجموعة من التوصيات المتعلقة بمتغيراتها منها اصدار قانون يلزم فيه الموظف في الدولة العراقية أي كان مستواهم الوظيفي بتقديم اقرار عن ذمته المالية ويفحص هذا الاقرار بين فترة واخرى من قبل لجنة خاصة معنية بهذا الامر للبحث عن أي زيادة في امواله للتأكد من شرعيتها. الكلمات المفتاحية : الفساد الاداري , الفساد المالي, الرشوة , فساد السلطة

Abstract

The current research aims to study the administrative and financial corruption in Iraq by studying its analysis on the professors of Karbala University. As the number of distributed forms was (25) forms, and the number of retrieved forms was (23) forms, and this means that the response rate was (92%). The researchers used Likert scale (five-point), which consists of (5) weights, and discussed them. The spss program was adopted by extracting the arithmetic mean and standard deviations

and the standard deviations As the research reached a set of conclusions, the most important of which is that corruption is a common phenomenon and a common illusion suffered by rich and poor, developed and developing societies, with the diversity of practices, the differences of motives, the disparity of the parties and actors involved in it, and the variation in its prevalence and prevalence between this country and that country

Then the research concluded with a set of recommendations related to its variables, including the issuance of a law requiring the employee in the Iraqi state, regardless of their level of employment, to submit a declaration on his financial assets and this declaration is examined from time to time by a special committee concerned with this matter to search for any increase in his money to ensure its legitimacy..

لم يعد هناك شك في خطورة المشاكل التي يطرحها الفساد الإداري والمالي ، إذ هناك شبه إجماع لدى الباحثين على إنه يعد من اكبر المشاكل التي تواجه المجتمعات النامية والمتطورة على حد سواء، ليس فقط بسبب ما يحمله من معان الانحراف عن المضامين والمعايير الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السوية، ففي استقصاء اجري في أكثر من ستين بلد صنف المستفتون فساد القطاع العام على انه اشد العقبات التي تواجه التنمية والنمو في بلدانهم .

ويعد العراق من الدول التي لم تظفر بصفحة بيضاء ناصعة للنزاهة، فبات الفساد فيه اليوم وباءً مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة، لاسيما منظمات القطاع العام، فقد ساعدت إجراءات سلطة الاحتلال وسياساتها على اتخاذ الفساد مديات خطيرة فضلاً عن ميراث العراق من الفساد بسبب طبيعة الأنظمة السابقة و سياساتها المعتمدة آنذاك، لذا بات واضحاً لدى الكثيرين إن الفساد الإداري والمالي يعد من الظواهر التي تشكل تحدياً صعباً للقيادة، مما يستوجب تناول هذه الظاهرة بمزيد من الدراسة والتحليل، من أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة وتشخيصها، تمهيداً لبلورة إستراتيجيات مكافحة أكثر فاعلية تتناسب مع الواقع والبيئة المحلية

Introduction

There is no longer any doubt about the seriousness of the problems posed by administrative and financial corruption, as there is a near-consensus among researchers that it is one of the biggest problems facing developing and developed societies alike, not only because of the implications of the deviation from the contents and the moral, social, political and economic standards. In a survey conducted in more than 60 developing countries, respondents classified public sector corruption as the most severe obstacles facing development and growth in their countries.

Iraq is one of the countries that did not obtain a bright white page of integrity. Today, corruption in it has become a pandemic that pervades all aspects of society, especially public sector organizations. The occupation authority's measures and policies have helped to take corruption in dangerous ranges as well as Iraq's inheritance of corruption due to the nature of previous regimes And its policies adopted at the time, so it became clear to many that administrative and financial corruption is one of the phenomena that constitute a difficult challenge for leadership, which requires dealing with this phenomenon with further study and analysis, in order to reach the real causes behind this phenomenon and its diagnosis, in preparation for the elaboration of more effective control strategies suitable with reality and local environment.

2-منهجية البحث

تمهيد :

تتناول منهجية البحث: مشكلة البحث ،أهدافه ، أهميته ،فرضياته ،مع عرض للوسائل الإحصائية المستخدمة وكالاتي :

1-2: مشكلة البحث

نشأت ظواهر تخص السلوك غير القويم للفرد والمتمثل بعدم نزاهة الأفراد (سلوكياً ، وظيفياً ، مالياً) في العقود الأخيرة وقد تأثر الاقتصاد العراقي بهذه الظواهر التي بدأت تنخر في هيكلية الدولة وعجزها عن مواجهة مثل هذه الظواهر إضافة إلى تحديات العولمة وما تشكل منه بعد أكثر من حرب وحصار مرت على العراق وكذلك المتغيرات السياسية الدولية , وتزداد المشكلة تعقيدا في العراق الذي كاد ان يفلت من دائرة العالم النامي مع بداية الثمانينات لولا انجرافه في حروب وصراعات اقليمية ودولية لا طائفة منها سوى مزيد من الخراب والدمار حتى استشرت مظاهر الفساد في مؤسساته مع نهاية الثمانيات وخلال تسعينات القرن الماضي بطرق عدة ومختلفة حتى وصل الامر الى مرحلة خطيرة بعد سقوط النظام السابق عام 2003 وتحول الفساد من نطاق محلي ومحدود وبمبالغ محدودة ليصل الى مليارات الدولارات مع التلاعب السافر

بثروات العراق الوطنية , وبهذا فان المسؤولية الاخلاقية والوطنية لا تقع على عاتق الدولة فقط انما تقع مسؤولياتها على عاتق المجتمع ايضا.
بناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالاتي :
ما هي طبيعة ظاهرة الفساد المالي والاداري؟ وما هي طرق علاجه؟ وهل بات الفساد المالي والاداري سلوكاً مقبولاً في الثقافة التنظيمية؟

2-2: أهمية البحث

تستمد البحوث والدراسات أبرز عوامل أهميتها من أهمية المواضيع والعناصر البحثية التي سعت لمعالجتها، وحجم التأثير الذي تمتلكه على مجمل البيئة التي عولجت فيها على أرض الواقع في جانبها التطبيقي، وهذا البحث تناول موضوع مهم ومؤثر بات أثره واضح المعالم... وعليه أن أهمية البحث تتجلى بالآتي:

- 1 . إعداد دراسة عن واقع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق .
- 2 . تحديد مسببات هذه الظاهرة والعناصر الرئيسية التي أدت إلى بروزها بشكل واضح في هذا العقد .
- 3 . وضع السبل والخطوات الناجحة للحد منه ومعالجته بأسرع وقت .
- 4 . إن الغالبية العظمى من البحوث الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة تمت في الدول المتقدمة. ويكاد نصيب الدول النامية من هذه الدراسات يكون معدوماً، لذلك هناك حاجة إلى توسيع دائرة المصادقية للنتائج التي تم الحصول عليها خاصة في ظروف بيئية وثقافية مختلفة إذ يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد من شعب لآخر وفقاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة التي تتبع من الدين والعادات والتقاليد المتوارثة الموجودة في المجتمع. ومن هنا تبرز أهمية دراسة الفساد في المجتمع العراقي. هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يخفى ما يضيفه الظرف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العراقي من الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة.

2-3: اهداف البحث

للبحث عدد من الأهداف والغايات يسعى إلى تحقيقها.... ولأجل الإحاطة بالمحور الذي يقوم على أساسه هذا البحث يمكن تحديد الأهداف الرئيسية منه بالآتي وبما يتناسب مع مضامين مشكلة البحث، إذ سيتم تحديد هدفين رئيسيين تسعى الدراسة إلى تحقيقهما، وهما:

أ. هدف معرفي:

من خلال تأطير نظري لمفهوم ظاهرة الفساد الإداري والمالي ومعاييرها وتصنيفاتها واستراتيجيات مكافحتها ، وذلك لإثراء الجدل الفكري والفلسفي للبحث .

ب. هدف تطبيقي:

تكوين مؤشر يقيس طبيعة العوامل المسببة للفساد المالي والإداري ويشخصها. بخاصة وأنه في حدود علم الباحث مازال هناك قصور في تغطية هذه الفجوة البحثية في البيئة العربية.
وإن من الأهداف الفرعية لهذا البحث :

- 1 . إعداد دراسة عن واقع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق .
- 2 . تحديد مسببات هذه الظاهرة والعناصر الرئيسية التي أدت إلى بروزها بشكل واضح في هذا العقد .
- 3 . الكشف عن التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على المجتمع والدولة في العراق .

2-4 : فرضيات البحث

هل الفساد المالي والاداري المستشري في المؤسسات الحكومية يولد اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي وعرقلة العملية التنموية في العراق ؟

2-5: الحدود المكانية للبحث

تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمؤسسة التي وقع الاختيار عليها كمجتمع للبحث وقد تمثلت (جامعة كربلاء) .

2-6 : الحدود الزمانية للبحث

تتمثل بالفترة الزمنية التي استغرقتها عملية انجاز البحث وهي بالفترة المحصورة من 2018/10/1 ولغاية 2019/4/15 .

2-7 : ادوات البحث

ادوات الإطار النظري :- من اجل أغناء الجانب النظري للبحث فقد تم الاعتماد على إسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والمجلات والاطاريح والبحوث والدراسات العلمية ، ذات الصلة بموضوع البحث ، فضلاً عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت).

أدوات الإطار الميداني :- تم الاعتماد في تغطية الجانب الميداني للبحث على استمارة الاستبانة كأداة رئيسية للبحث في الحصول على البيانات والمعلومات ، وقد روعي في صياغة هذه الاستمارة البساطة والوضوح في تشخيص متغير البحث

2-8: توزيع استمارة الاستبانة

يشير الجدول (1) إلى عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة من قبل المستجيبين ، إذ كان عدد الاستثمارات الموزعة (25) استمارة ، وعدد الاستثمارات المسترجعة (23) استمارة ، وهذا يعني إن نسبة الاستجابة كانت (92%) ، وقد شملت عينة البحث عدد من الاساتذة في جامعة كربلاء.

جدول (1)

مجتمع الدراسة	حجم العينة	الاستمارة		
		الموزعة	المسترجعة	نسبة الاسترجاع
جامعة كربلاء	25	25	23	92%

المصدر :- من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان

2-9: وصف عينة البحث

تم تحديد عينة الدراسة بصورة عشوائية ، إذ شملت عدداً من الاساتذة في جامعة كربلاء, والجدول (2،3،4،5) يوضح خصائص وصف عينة البحث .

1- وصف عينة البحث حسب الجنس :- أوضحت النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (2) إذ بلغت نسبة الذكور (47.8%) مقابل (52.1 %) للإناث .

جدول (2)

وصف عينة البحث حسب الجنس

المتغيرات	العينة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	الذكور	11	47.8%
	الإناث	12	52.1%
المجموع		23	100%

المصدر :- من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان

2- وصف عينة الدراسة حسب الفئة العمرية :- أما بخصوص الفئة العمرية فقد أوضحت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3) أن نسبة (43.4 %) من أفراد العينة كانت أعمارها تتراوح ما بين (31-40) وقد مثلت هذه الفئتين أعلى نسبة ، ثم تأتي بعدها فئة (21-30) إذ بلغت نسبة هذه الفئة (26 %) ثم بقية الفئات الأخرى .

الجدول (3)
وصف عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية
	30-21	6	26%
	40 - 31	10	43.4 %
	50-41	5	21.7 %
	60-51	1	0.1 %
	60 فأكثر	1	0.1 %
المجموع			100%

المصدر :- من إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان

4- وصف عينة البحث حسب التحصيل العلمي :- الجدول (4) يشير الى أن ما نسبته (69.5 %) من العينة هم من حملة شهادة الماجستير اذ مثلت هذه الفئة اعلى نسبة من حيث المؤهل الاكاديمي ، ثم تليها فئة الأفراد المبحوثين من حملة الدكتوراه فقد بلغت نسبة هذه الفئة (26.1 %) ، اما فئة الدبلوم العالي (0.1) .

جدول (4)

وصف عينة البحث حسب التحصيل الدراسي

المتغيرات	العينة	التكرار	النسبة المئوية
	دبلوم عالي	1	0.1
	ماجستير	16	69.5
	دكتوراه	6	26.1
المجموع			100%

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة

5- وصف عينة البحث حسب إجمالي مدة الخدمة في الجامعة :- تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (5) الى أن ما نسبته (30.4 %) كانت تتراوح نسبة خدمتهم (اقل من خمسة سنوات) وهي كانت تتساوى مع فئة (10-15) حيث مثلتا اعلى فئتان، وجاءت بقية الفئات بالتساوي .

جدول (5)

وصف عينة الدراسة حسب إجمالي مدة الخدمة في الجامعة

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية
إجمالي مدة الخدمة في	اقل من 5 سنوات	7	30.4%
	10-5	3	13%
	15 – 10	7	30.4%
	20-15	3	13%
	20 سنة فأكثر	3	13%
المجموع			100%

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبانة

1- النسبة المئوية :-

$$100 \times \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}}$$

2- الوسط الحسابي :-

$$\bar{X} = \frac{\sum \bar{X}_i}{N}$$

إذ إن :-

 $\bar{X}$ = تقدير الوسط الحسابي X_i = استجابات أفراد العينة

N = حجم العينة

3- الانحراف المعياري:- يستخدم لقياس التشتت وهو الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي.

$$S = \sqrt{\frac{\sum f_i (x_i - \bar{x})^2}{f_i - 1}}$$

إذ إن :-

S = تقدير الانحراف المعياري

 X_i = استجابات أفراد العينة F_i = التكرار $\bar{X}$ = تقدير الوسط الحسابي للاستجابات

3- الجانب النظري للبحث

الفساد الإداري والمالي

توطئة :-

لم تثبت تجارب العالم الحديث نظاماً أشد على الفساد من الديمقراطية الحقيقية التي تشمل حرية تداول المعلومات والصحافة والرأي واستقلال القضاء والمجتمع المدني وسيادة قيم العدل وحقوق الإنسان، ولم نر تحققاً لذلك خارج الأنظمة الديمقراطية، ولم تقطع رقبة فاسد كبير في أي بلد مستبد حتى الآن إلا عندما تتقاطع مصالحه مع مصالح الفاسد الأكبر أو حاشيته. والفساد الذي يتحدث عنه الجميع هذه الأيام بصيغته المجردة أو بإضافة تعبير المالي والإداري إليه، ويعدون بمواجهته، وضع العالم المتقدم مكافحته أولوية تقارب مكافحة الإرهاب نظراً لمساهمة في إفقار الشعوب والعبث بمواردها وامتصاصه لموارد التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي، بل ودوره في تخريب القيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمعات والشعوب بحيث أصبح في كثير من تلك المجتمعات القاعدة وليس الاستثناء، بل وأصبح الإثراء السريع منطقاً مشروعاً بغض النظر عن الوسيلة وبات مقياساً للوجاهة والذكاء والتميز الاجتماعي .

ومن هذا المنطلق فإن البحث سوف يتناول جوانب متعددة هي :-

1- التطور التاريخي للفساد المالي والإداري .

2- مفهوم المالي والإداري .

3- صور الفساد المالي والإداري .

4- الخصائص الفساد المالي والإداري .

5- تصنيف الفساد المالي والإداري .

6- أسباب الفساد المالي والإداري .

7- اثار الفساد المالي والاداري .

8- مكافحة الفساد المالي والاداري.

1-3 :- الفساد الإداري والمالي من المنظور التاريخي :-

ظاهرة الفساد قديمة حديثه ، تنتشر في الدول المتطورة والمتخلفة، والقوية والضعيفة ، الغنية والفقيرة ، ففي العصر المملوكي مثلاً استشرى الفساد في الدوائر الحكومية ، حيث تحولت الوظائف الى ظاهرة الفساد والجشع والكسب المادي . وغابت العدالة وانتشر الظلم والرشوة . وفي العصر العثماني ، تفشى أيضاً الفساد الإداري ، حتى أصبح يتم انتقاء موظفين غير اكفاء بالرشوة والمحسوبية والوساطة . وثمة لوح محفوظ عن الحضارة الهندية (حوالي 300 ق.م) كتب عليه العبارة الأتية : يستحيل على المرء ان لا يذوق عسلاً او سمّاً امتد اليه لسانه ، وعليه فانه يستحيل أيضاً على من يدير أموال الحكومة الا يذوق من ثمره الملك ولو نزرأ قليلاً . وفي العهد الإسلامي بعد عهدي النبوة والصحابه لم يخل هذا العصر من الفساد ايضاً . (معبرة ، 2011 : 104 - 105)

2-3 :- مفهوم الفساد المالي والاداري

الفساد لغةً واصطلاحاً :-

الفساد لغةً :- (الياسري وسعود ، 2009 : 123) الفساد لغةً هو من " فسد " ضد " صلح " ويعني البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل . وقد جاء تعبير في القرآن الكريم بمعان عديده ولكن الشي الذي شدد عليه القرآن الكريم هو تحريم الفساد على نحو كلي وان لمرتكيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة كما في قوله تعالى " انما جزأوا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع أيديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم " (المائدة ، الآية 33) .

الفساد اصطلاحاً :- (خلف ، 2011 : 228) هو السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة او الخاصة والذي يفضي الى احداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الأموال الاقتصادية او زياده الأعباء على الموازنة العامة ، او خفض كفاءه الأداء الاقتصادي او سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية ومصالحية ، مادية او غير مادية ، عينيه كانت او نقديه على حساب المصلحة العامة .

وعرف أيضاً الفساد وبشكل عام :- (البكوع وآخرون ، 2009 : 61) على انه كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصه (مصلحة شخصية) اما الخروج عن النظام او القانون او استغلالهما او تجاهلها لتحقيق منفعة خاصة للفرد او الجماعة .

اما (الفتلي ، 2009 : 9) فتعدد تعاريف الفساد بتعدد انواعه الا ان التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد على انه سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصه .

وعرف (القاسم وآمال ، 2012 : 3) سلوك بيرو قراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية وغير قانونية .

اما مفهوم الفساد المالي والاداري :- (ال غصاب ، 2011 : 49) سلوك سيء ومنحرف يترتب عليه خسائر كبيره للمواطنين ومؤسسات المجتمع ويؤثر على تنميه الوطن ، ومن ثم على الدولة بأكملها مما يحملها أعباء وقد تكون في غنى عنها كالديون وقد تتدهور سياسته الدولة بشكل عام .

وعرف أيضاً الفساد المالي والاداري :- (الموسوي ، 2005 : 31) هي القصور القيمي عند الافراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة ، او هي الحالة التي تدفع الموظف نتيجة محفزات مادية او غير مادية غير قانونيه للقيام بعمل لصالح مقدم المحفزات وبالتالي الحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ومن البدايات الأولى لتعريف الفساد المالي والاداري :- (العامري ، 2010 : 55) هي ممارسات سلوكيه لا تخضع الى الضوابط او معايير معينه وخاصه المعايير القيمية والتنظيمية والبيروقراطية في اطار عمل منظمات الاعمال ، وهي بهذا المعنى تعتبر الفساد مرادفاً للانحراف بممارسه السلطات والصلاحيات الممنوحة للموظف عن الأهداف المعلنة والمقررة قانوناً .

اما (صالح وفريده ، 2010: 5-6) ويمثل السلوك الغير القانوني المتمثل في هدر المال العام ، واعمال السمسرة في المشاريع ، وتجاره السلاح ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها :-
 ✓ اختلاس المال العام من خلال تضخيم فواتير الانفاق العام لصالح افراد او طبقه معينه .
 ✓ المتاجرة بالوظيفة كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمه تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين ، او يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة قانونياً " الغصب او الاكراه" وذلك لأخذ الموظف ما ليس حقه او حق الجهة التي لصالحها .
 وتشير ادبيات الفكر الإداري الى ان هناك ثلاثة مناهج فكرية رئيسية تتناول الفساد الإداري وكلاتي :- (الفتلي ، 2009 : 11-12)

1. **المنهج القديم (القيمي) Moral Method :** ومن انصار هذا المنهج دوبل (Doble) وكايدن (Caiden) ويعرف الأول الفساد الإداري ((القصور القيمي عند الافراد الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة)) . اما الثاني فيعرفه ((فقدان السلطة القيمية وبالتالي اضعاف فاعليه الأجهزة الحكومية (اجهزة الدولة)).
2. **منهج المعدلين (العمليين) Revisionist or Functionalists Method :-** هذا المنهج ظهر في ستينيات القرن العشرين على انقاض المنهج القديم ، من أنصاره (E.Caiden ، Gerald) و (Naomi J. Caiden) فهما يعرفان الفساد على انه ((هو ذلك السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية لاعتبارات خاصه وشخصية وتحقيق مكاسب الاجتماعية ومالية او ارتكاب مخالفات ضد القوانين)) .
 وينظر انصار هذا المنهج للفساد نظره ايجابية ، فهم يؤكدون على ان الفساد حاله مرحليه تدمر نفسها بنفسها ، فهو يظهر في مرحله النضوج الأولى للمجتمع ، ويزول عند اكتمال حاله النضوج والتطور .
 وقد تعرض هذا المنهج لعدة انتقادات أهمها :-
 أ- لم يكن القصور والنواقص في قواعد عمل الأجهزة الإدارية السبب الوحيد في شيوع الفساد الإداري بل ان الجوانب القيمية وحالات الفساد النظمي هي أيضا من مسببات شيوع هذه الظاهرة .
 ب- ظهور الفساد لا يرتبط فقط بالحوافز غير المشروعة المقدمة من قبل اطراف أخرى للموظف بل قد يرتبط أيضا بالاندفاعات الشخصية عند الموظفين انفسهم ولمصالحهم الذاتية .
 ت- الفساد لا يظهر في الدول النامية فقط وانما قد يظهر أيضا في الدول المتقدمة وان كان بنسبه اقل .
3. **المنهج المعاصر ((اللامعدلين)) او ((ما بعد الوظيفيين)):-** (Revisionist or Post Functionalists Method Non) ومن تسمياته أيضا (منهج ما بعد المعدلين) . ظهر هذا المنهج في سبعينيات القرن العشرين ويمثل عوده الى المنهج (المنهج القيمي) باعتبار الفساد الإداري والمالي ظاهره سلبية ، ان انصار هذا المنهج يضعون استراتيجيه متعددة الاتجاهات للتعامل مع خطر الفساد قائمه على أساس تنميه الوعي المجتمعي العام (العدالة الاجتماعية)

3-3:- صور الفساد المالي والاداري

" تتجلى ظاهره الفساد بمجموعه من السلوكيات والمظاهر التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة ، وسنحاول استعراض اكبر قدر ممكن معروف ومحسوس من مظاهر الفساد الإداري والمالي ، وان التسلسل الاتي ، يعتمد على اهميه الصورة ومدى انتشارها وعلى النحو الاتي :- (العامري ، 2010 : 113-118)

1. الرشوة Bribery :-

لغة الرشوة مشتقة من "الرشاء" وهو الحبل الذي يستعان به لاخراج الماء من البئر ، او "الحجر" الذي يوضع في فم المتكلم لمنع من النطق ، تعتبر الرشوة وسيلة للوصول الى الهدف الشخصي (للموظف) .

2. الوساطة والمحابة Wasta& Favoritism :-

وهي مظهر شائع في الدول النامية بالذات وان كانت الدول المتقدمة لا تخلو منه أيضا ، وقد يكون مستمدا من مكانه الشخص الاجتماعية او السياسية ، فيصبح قادرا على توجيه قرارات الآخرين بشكل يتناسب مع مقاصده وأهدافه متجاوزا القوانين والأنظمة ليعطي الحقوق لغير أصحابها ومنع مزايا لفئات دون الأخرى .

3. سوء استغلال السلطة او المنصب العام :-

السلطة هي الحق في اصدار الأوامر ومتابعه تنفيذها والمحاسبة عليها ويوجد في السلطة جانبان أولهما ضرورة امتلاك القوة من مصادر مختلفة والأمر الآخر هو النفوذ أي التأثير في الآخرين .

4. الاختلاس والسرقة والاحتيال Deception, Stealing , Embezzlement :-

السطو على النقود او أشياء أخرى ذات قيمة تعود الى المال العام من قبل أناس لهم سلطة رسمية يعمدون الى اساءه استغلال مواقع المسؤولية التي يشغلونها .

التهرب الضريبي والجمركي Taxry elud :-

يقوم رجال الاعمال بانتهاج سلوك فاسد حيث يدفعون الرشاوى للمسؤولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي او اعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبيا ، او تخفيض الرسوم الجمركية او اعفاءهم من دفع الرسوم وفق استثناء او تلاعب والاحتيال على القوانين .

5. التواطؤ Collulde :-

قيام موظف بتقديم التسهيلات والاعراضات من اجل قيام الآخر او الآخرين بارتكاب العمل غير المشروع

التآمر Conspire :-

اشترك الموظف في التخطيط لارتكاب عمل غير مشروع ، فمثلا موظفان يخططان لاختلاس مبالغ من الشركة التي يعملان فيها ، ولكن احدهما فقط قام بالتنفيذ والآخر بالتخطيط .

6. التزوير Forgery :-

يتضمن تبديل الحقائق عن طريق التلاعب بالمستندات وتغيير محتوياتها فضلا عن الحذف وتغيير الاسم وتحريف الكلمات وتقليد الاختام الرسمية والتلاعب بالتواريخ وتقليد توقيعات المسؤولين

الابتزاز Blakmail :-

يمارس الابتزاز من قبل الإداريين والعاملين وخاصة في الأجهزة التي تمارس انشطه سياديه مثل الأجهزة الأمنية بكافة أنواعها واللجان الانضباطية ولجان التفتيش والرقابة على الأسعار وغيرها .

7. الغش والتدليس Cheat :-

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) " من غشنا فليس منا " (صدق رسول الله) .
لقد حرمت القوانين السماوية والوضعية هذا السلوك المنحرف وفرضت عقوبات عليه ، حتى ان بعض هذه العقوبات يصل الى العزلة والقطيعة للشخص الممارس للغش .

8. الحصول على منفعة حكومية Governmentality utility :-

اذ كانت الحكومة مشتريه او متعاقدة ، تكون هناك أسباب عديدة لرشوة المسؤولين ، فأولا قد تدفع الشركة لكي تجعل المسؤولين ان يضعون شروط العطاءات بشكل يجعل الشركة الفاسدة هي المرد الوحيد المستوفي للشروط ، وثانيا قد تدفع شركة مالا لكي تدرج في قائمه مقدمي العطاءات المؤهلين ، وثالثا قد تدفع الشركة حتى يقع عليها الاختيار للفوز بالعقد ، واخيراً ما ان يتم اختيار الشركة فقد تدفع للحصول على أسعار ضخمة او لكي تتحايل على الإهمال بالجوده .

9. الحصول على وظيفه حكومية Governmentality Job :-

حين يكون الفساد متغلغلا في المجتمع , تصبح الوظائف والمناصب حسب موقعها في الجهاز البيروقراطي من الأصول الثمينة , يناسب المكانة الوظيفية , وحسب المكان الجغرافي الميداني .

10. تفويض الصلاحيات لموظفين غير كفؤين مع العلم المسبق بعدم كفاءتهم :-

يشمل الممارسات المتعلقة بوضع الشخص الغير مناسب في (موقع اداري) مهم وكذلك استبعاد المؤهلين الذي يفترض ان يكونوا قد اهلوا من اجلها .

11. التستر على الفاسدين الكبار :-

هي توفر الحماية لمسؤولين متنفذين عند ممارستهم نوعا او اخر من أنواع الفساد الإداري ويتم اظهار الامر وكأن المتورطين هم من المسؤولين الأقل مرتبه وظيفيه .

كما و اضاف (عبود , 2010 : 121 - 123) صورا اخرى للفساد وهي :

(1) الرشوة :- صوره واضحه للموظف الذي يريد استغلال وظيفته للحصول على منافع ماديه , وهي معروفه لدى كبار وصغار الموظفين وقد اطلقت عليها تسميات متنوعه منها هديه او مساعده او اكراميه الغاية من ذلك تلطيف شكلها لكن هي في جوهرها رشوه يحاسب عليها القانون بوصفها جريمة وقد تدفع الرشوة من صغار الموظفين الى كبيرهم للتغطية على تصرفاتهم الغير قانونيه

(2) اختلاس الأموال العامة :- وهي صوره من صور جرائم الفساد المالي ولها انعكاسات اقتصاديه خطيره تتمثل في كونها تبديد لأموال وممتلكات الدولة والمجتمع وتعتبر ضربا من ضروب خيانة الأمانة للموظف الذي عهدت اليه الأموال العامة بحكم توليه الوظيفة العامة .

(3) الاثراء غير المشروع :- هي صوره من الفساد المالي وفيها يستغل الموظف الثغرات بالقوانين والتعليمات او الأنظمة لينفذ من خلالها مما يعود عليه بالنفع الكثير فتزداد أمواله بشكل لا يتناسب مع مدخولاته الحقيقية والواقعية .

(4) إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد :- ان من جرائم الفساد المالي هي إخفاء الأموال المتحصلة من هذا الفساد يعتبر بحد ذاته جرما وفسادا يجب المحاسبة عليه لان الشخص الذي اخفى تلك الأموال مع علمه بمصدرها يكون بذلك قد سهل للجاني الاستفادة من تلك الأموال وعرقله سير العدالة في الكشف عنها .

(5) عرقله سير العدالة :- صوره أخرى من صور الفساد المالي وتتمثل بتهديد الشهود والموظفين المنوط بهم تنفيذ القانون وذلك من خلال التهديد او العنف او الترهيب او الوعد بالجزية لكي يغير الشاهد عن شهادته او يدلي بشهاده زور او لا يدلي بأي شهاده اخر .

(6) الاحتيال والنصب :- تعني القيام بالأفعال الاحتيالية التي تنطوي على الاخرين بممارسه عمل وظيفي هام ليستغل به الاخرين ويعمل على تهديدهم وابتزازهم .

3-4:- خصائص الفساد المالي والاداري

ان التصدي لظاهرة الفساد او معالجه اثاره او الوقاية منه يستلزم التشخيص الدقيق لخصائصه والتحليل الموضوعي للأغراض التي ترافقه . وفي ادناه محاوله لا يبراز اهم هذه الخصائص والاغراض نعرضها بإيجاز (الوادي , 2010 , 238 - 240)

1. المرحلة الأولى للفساد المالي والإداري هي الظاهرة المرضية او مرض عضوي ينتقل عبر ميكروبات غير مرئية , من المصابين الى الاصحاء لكن سرعان ما يتحول الى وباء وينتشر ويتفشى في الوسط الإداري كتفشي وباء الطاعون والكوليرا والايذ في المجتمعات. والقول ان ميكروبات الفساد غير مرئية يستمد من السرية التي تتكتم بها عناصره وادواته .

2. يستتر الفساد الإداري والمالي بها تبعا للجهة التي تمارسه .

3. يتفاعل الفساد الإداري والمالي مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعه لعيش بذوره وبيوضه وتكاثر .

4. للفساد المالي والإداري أنماطه وادواته باختلاف الجهات التي تتعامل به والمجالات التي يمارس فيها .

5. يلعبون الوسطاء المجهولين الدور الرئيسي في تسهيل مهمه الطرفين حيث تعتبر هذه الممارسات اخطرا نواع الفساد الاداري والمالي . .

اما (معابره , 2011 , 101 - 103) فيؤكد على ان خصائص الفساد المالي والاداري هي :-

أولا : السرية : تتصف ممارسات الفساد الاداري بالسرية بشكل عام وذلك لما يتضمنه من اعمال غير مشروعة من جهة المجتمع او القانون او الاثنين معا .

ثانياً :- اشتراك أكثر من طرف في الفساد :- بسبب العلاقات التبادلية للمنافع والمصلحة والالتزامات بين الاطراف المشتركة بالفساد ممكن ان يقع الفساد الإداري من شخص واحد ، ولكن عادةً ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص

ثالثاً : سرعه الانتشار :- ان خاصيه الانتشار لا يقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة ، بل ان الفساد قابل للانتقال من دولة الى أخرى خصوصاً في ظل العولمة والسوق المفتوحة . وان خاصية سرعه الانتشار هذه تكون عندما يكون الفساد ناتجاً عن المسؤولين والادارات العليا ، فتزداد سلطه الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعاً او كرها .

رابعاً :التخلف الإداري :-

من مظاهر التخلف الإداري : سوء استغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري و تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وغيرها من المشاكل الإدارية ، مما يؤدي الى فقدان الحافز على العمل الجاد وظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام او الجهاز الإداري بعدم الراحة .

3-5:- تصنيف الفساد المالي والاداري

يساعد تصنيف الفساد في معرفه واكتشاف الحلول المناسبة لمعالجته والحد من اثاره المختلفة ، فقد صنفنا إحدى الدراسات الفساد الى ثلاثة أصناف رئيسيه هي : الفساد العرضي ، والفساد المؤسسي ، والفساد المنتظم . وفي دراسة أخرى صادرة من الأمم المتحدة بعنوان (الوقاية ، وسيله فعاله للحد من الفساد) صنفنا فيه الفساد الى اربعة أصناف ، فساد صغير وفساد كبير ، وفساد عرضي ، وفساد مؤسسي . (الخاقاني ، 2008 : 14- 15)

- **الفساد الصغير :-** هو ذلك السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة بتقاضيه مبالغ جانبية Under Paid من خلال رشاوى صغيره من الجمهور لتسهيل معاملاتهم ، ومن جهة أخرى لإعانة انفسهم بزياده مصادر دخلهم . وهذا النوع من الفساد يكون محدود التأثير على الاقتصاد (لصغر المبالغ) .
- **الفساد الكبير :-** وهو السلوك الذي يسلكه كبار المسؤولين والسياسيين بحكم صلاحياتهم الواسعة في اتخاذ قرارات بشأن التعاقدات الكبيرة والمشاريع الممولة من الخارج ، وبالتالي الحصول على أموال كبيرة للصالح الشخصي ، وعادة ما يتم نقل تلك الأموال الى افراد او صناديق الأحزاب . وهذا النوع من الفساد اكثر خطورة من سابقه واكثر تأثير على الاقتصاد .
- **الفساد العرضي :-** يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوه او تصرفات غير قانونيه بشكل استثنائي ومحدود ، حيث ان القاعدة العامة هي ممارسه السلوك الصادق والتعامل النزيهة في اداره الخدمة العامة . وبالتالي يعتبر الفساد هنا حاله زائله او وقتيه لحين الاكتفاء .
- **الفساد المؤسسي :-** وهو السلوك الذي تخلقه مجموعه القنوات المؤدية الى ارتكاب المخالفات وتصبح تلك القنوات جزءاً أساسياً في تركيبه النظام السياسي والاقتصادي والإداري والقانوني للدولة (الدولة العميقة) ، وبالتالي يصبح الفساد هنا هو الحالة الطبيعية ، وخلاف ذلك من السلوكيات هو الحالة الاستثنائية .

ويضيف الركييات التصنيفات والمسميات لأشكال الفساد :- (الركييات ، 2015 : 41-44)

الفساد وفقاً للسلطات الحاكمة والمشاركة في الحكم وتشمل :-

- **فساد راس الدولة وافراد اسرته مع اختلاف الألقاب :-** حيث كشفت التحقيقات ان هنالك امول طائله كانت تنفق ويتم التعامل معها بطريقه شخصيه لرؤساء تلك الدول ، وافراد اسرهم ، بشكل مفرط وجاء الربيع العالمي التي غشيت بعض الدول العربية ،مدى انتشار الفساد عند زعامات تلك الدول .

فساد أعضاء السلطة التشريعية :- عندما تكون الانتخابات مزورة ويصل أعضاء السلطة التشريعية الى المجالس النيابية بالتزوير فمن غير المعقول ان تكون لهم اسهامات في الحد من ظاهره الفساد او محاسبه المفسدين .

- **فساد أعضاء السلطة القضائية :-** من المؤكد ان قضايا الفساد الكبرى التي يتم الكشف عنها تكون مسيسه في الغالب يوجه القضاء للمبالغة في اصدار الاحكام القضائية فيها ، اما القضايا التي يتم التستر على مرتكبيه فان البت فيها يفصل تفصيلا ، ومن المؤكد ان في كلتا الحالتين لا يكون الثمن فقط شكراً .

- **فساد أعضاء السلطة الدينية :-** يعتبر الوازع الديني موجه مهم في حياة الناس ، وان التأثير في الرموز الدينية او على القائمين على الارشاد الديني والفتوى ، لغايات اصدار فتوى توافق الحال ،

■ امرا موجود وتستطيع السياسة ان تواجه السلطة الدينية بسهولة ، لكونها هي من أتت بهم أصلا لتولي المناصب الرسمية ، لينتمونا من تحقيق أهدافهم .

■ **فساد أعضاء السلطة التنفيذية :-** لدى السلطة التنفيذية قوة قانونية كبيرة ، تمكنها من بسط هيمنتها وسيطرتها على افراد المجتمع ، وتمتلك أيضا المنافذ القانونية التي تمكنها من توجيه ثروته البلاد وفق ما تراه مناسباً لمصالحها . **الفساد وفقا للمجالات والأنشطة النوعية وتشمل :-**

1. **الفساد السياسي للقيادات :-** يمكن للفساد السياسي ترك اثار سيئة على البلاد من خلال تحكم السياسيين بمصير ومقررات البلاد ، من خلال رسم وتنفيذ وتخطيط سياسات واجندات تحقق لهم مكاسب شخصية بحتة .

2. **الفساد المالي :-** ربط الاعمال الإدارية بحياة الناس بشكل مستمر، وعمل الإدارات ببيروقراطية مقبته عند تقديم الخدمات ، يوفر فرص كثيرة ومتنوعة لانتشار الفساد المالي والإداري .

3. **الفساد الاقتصادي :-** ان الانحراف في مسارات النشاط الاقتصادي ، تنعكس على الحياة المعيشية للمواطنين والشعوب ، ووصول الفاسدين لتولي المناصب المهمة في الشركات والبنوك وغيرها من الدعائم الاقتصادية في البلاد.

4. **الفساد الأمني والعسكري :-** قد تكون الأجهزة العسكرية والأمنية أكثر تنظيمًا وصرامه منها في المؤسسات المدنية ، ولكن هذا لا يعني ان المؤسسات العسكرية والأمنية محصنة من الفساد الإداري والمالي ، بل ان الواقع يدل على ان اضمح عمليات الفساد تكون في صفقات التسلح ، وتوفير التجهيزات الأمنية .

الفساد وفقا للقطاعات الخدمية والترفيهية وتشمل :-

- فساد المعلمون والمؤلفون ومدراء المدارس والأساتذة الجامعيين والموجهون.
- فساد الأطباء والاختصاصيون والممرضون والصيادلة .
- فساد المدبرون واللاعبون ورؤساء النوادي الرياضية والاتحادات .
- فساد المخرجون والممثلون والمطربون والمسرحيون .
- فساد العاملون في الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية .

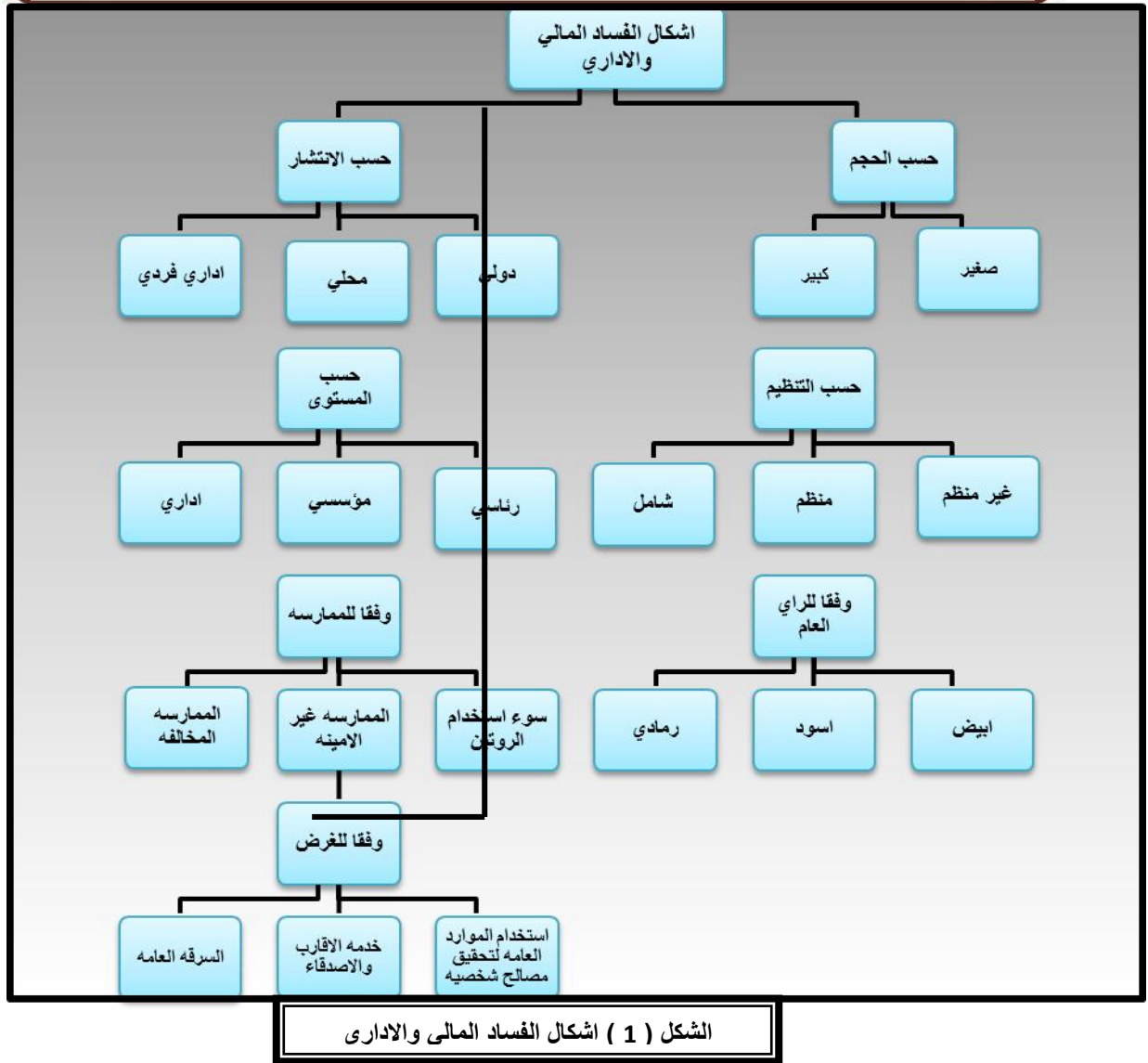
الفساد وفقا لمداخله وادواته يشمل :-

- أ- الفساد الموجه للمال العام بإباحتة او هدره او سوء استثماره.
- ب- الفساد القاتل للوقت العام بإبضاعته وعدم استغلاله وعدم التقيد به .
- ت- الفساد الواقع على الأراضي العامة بتوزيعها بدون وجه حق على المقربين والاعوان .
- ث- الفساد المنصب على المرافق العامة ببيعها او ايجارها او سوء ادارتها .
- ج- الفساد المنصب على المباني العامة بعدم الاهتمام بشروط انشائها او صيانتها .

الفساد وفقا لنطاقه الجغرافي ويشمل :-

- ✓ الفساد المحلي ويشمل المساحة او الرقعة الجغرافية للدولة الواحدة او المحافظة .
- ✓ الفساد الإقليمي ويشمل المساحة الجغرافية لعدة دول ضمن الإقليم المجاورة .
- ✓ الفساد الدولي ويشمل جميع الأقطار والدول عبر القارات .

والشكل (1) يوضح اشكال الفساد المالي والإداري



المصدر : طالب ، علاء فرحان ، العامري ، عبد الحسين حميدي " استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي مدخل متكامل " ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة العربية ، 2014 ص 36

3-6- أسباب الفساد المالي والاداري

هناك أسباب عديدة وعوامل متشابهة لظاهرة الفساد المالي والاداري تناولها الباحثون، إذ تعددت هذه الأسباب تبعا للمفهوم الذي تبناه كل واحد منهم عن الفساد الإداري والمالي وهذه العوامل هي :- (سعيد ، 2007 : 28- 33)

أولا - العوامل الاجتماعية :-

ان البيئة الخارجية المحيطة لها تأثير مباشر في سلوك العاملين فيها فالمجتمع المتخلف وعلاقات افراد السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المنضلمات كما ان للتركيبية الاجتماعية وللتنشئة الأسرية ولأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية علاقه وثيقه بالحصانة التي يتمتع بها البعض ضد الفساد وممارساته

ومن اهم هذه العوامل الاجتماعية السلبية التي تساهم في نشر مظاهر الفساد الإداري والمالي ما يأتي :-

- التقاليد الاجتماعية المكروسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف العام ومحاباته لمن يخصوه سواء بالقرابة او بالولاء .
- ضعف الوازع الديني وانحراف القيم .
- قلة الوعي للمواطنين بحقوقهم نتيجة تدني المستوى التعليمي .

ثانيا - العوامل الاقتصادية :-

يمكن الإشارة الى بعض العوامل الاقتصادية التي تدفع باتجاه الفساد المالي وكما في ادناه :

ارتفاع مستوى المعيشة الحافز الرئيس لممارسه الفساد المالي و تدني رواتب العاملين في القطاع العام يشكل بيئة ملائمة لقيام البعض بالبحث عن مصادر ماليه أخرى او بديله وحتى وان كان بأسلوب غير شرعي هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الفقر المدقع واتساع الهوة بين الطبقة الغنية والمترفة والطبقة الفقيرة والمعدومة من العوامل الاقتصادية الأخرى التي تساهم في إيجاد بيئة خصبة لنمو الفساد وتجذره .

ثالثا - العوامل السياسية :-

تعد العوامل السياسية من اهم الأسباب التي تؤدي الى الفساد الإداري والمالي . لما تملكه النخبة السياسية من قوه في ممارسه المخالفات والانحرافات وحمايه للمفسدين وإعطاء بعض الممارسات المنحرفة الصبغة القانونية والشرعية .

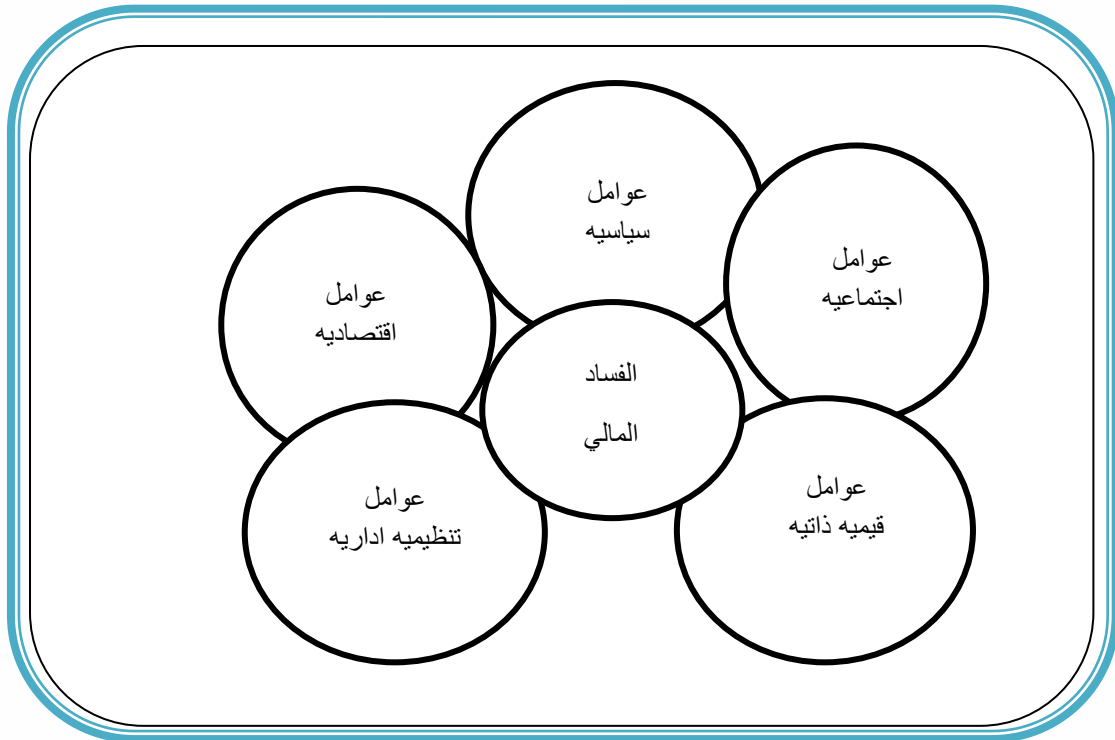
رابعا - العوامل الادارية والتنظيمية :-

تتميز هذه العوامل عن مثيلتها بكونها عوامل داخلية تكون ناشئة من داخل النظام نفسه سواء كان جهازا إداريا او على مستوى الإدارة العامة ككل .

- اختيار القيادات الإدارية لا يتم عبر المعايير الموضوعية مما يؤدي الى انتشار نموذج القدوة الفاسدة
- غياب الرقابة الإدارية وضعف المساءلة والشفافية .
- جمود سياسات الأجور والمرتبات وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية والتغيرات الجذرية بما يجعلها عاجزه عن توفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش المقبول لشرائح الموظفين المختلفة .

خامسا - العوامل القيمية (الذاتية) :-

وهي عباره عن عوامل كامنه في الفرد , وغالبا ما يكون محركها قيم ومعتقدات ومبادئ يسلم بها الفرد ويلزم بها نفسه .



الشكل (2) اسباب الفساد المالي والاداري

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على الادبيات السابقة

وكما يضيق (البشري , 2007, 66) أسباباً أخرى للفساد المالي

1. كثير من دول العالم لا تمتلك اجهزه حكومية تتولى الرقابة وتتلقى شكاوى المتضررين من الفساد .
2. تزايد التعقيدات الإجرائية في جميع مستويات الأداء الحكومي .
3. سوء استخدام السلطة التقديرية وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين في نطاق القطاع العام
4. عدم توفر نظم الرقابة الداخلية التي تكفل الشفافية والتحكم والمساءلة في رسم وتنفيذ السياسات العامة .
5. ضعف ميكانيزمات المشاركة الشعبية والرقابة المجتمعية الرامية الى مكافحه الفساد الجسيم
6. قلة التحفيز وسط موظفي القطاع العام .
7. عدم مشاركة الموظفين في صنائه القرارات التي تنفرد بها القيادات الإدارية العليا .
8. عدم فاعليه اجهزه العدالة الجنائية كالشرطة , النيابة العامة , والقضاء .

اما الموسوي فيؤكد ان أسباب الفساد المالي والاداري

- ❖ أسباب هيكلية :- تتمثل في محدودية الهياكل لاجهزه الدولة وعدم استجابتها لمتطلبات الافراد المتجددة بالإضافة الى تضخم الأجهزة الإدارية المركزية ...الخ
- ❖ أسباب قيمية :- تتمثل بانحياز النظام القيمي للفرد والافراد بسبب عدم وجود اطر خاصه لسلوكيات الفرد او الافراد تمنعها من الانحراف او الانسياق نحو اطر ضعيفة وهشة .
- ❖ أسباب اقتصادية :- تتمثل بعدم وضوح عدالة توزيع الثروة في المجتمع ما ينتج عنه بروز اقلية غنية يقابلها اكثرية فقيرة من افراد المجتمع وهذا يؤدي الى اضعاف الانتماء للأهداف المشتركة العامة للمجتمع . (الموسوي , 2005 : 2- 17)

ويضيف(رشيد واخرون :2012، 123) أسباباً أخرى للفساد المالي والاداري

- أسباب متعلقة بالفرد ذاته الذي تحركه ظروفه والبيئة المحيطة به (انحداره المجتمعي) ، لقيام بممارسات الفساد المالي من بين اهم تلك الأسباب :

- الطمع والجشع
- قلة الوعي الثقافي
- ضعف الوعي الديني
- ضعف الاخلاق
- عدم الشعور بالمسؤولية
- الحاجة والفقر
- أسباب خارجة عن اراده الفرد والتي تسهل له القيام بممارسات الفساد المالي ومن اهم تلك الأسباب :-
- ضعف سيادة القانون
- سيادة دور الدولة على القانون
- ضعف الرقابة المالية
- فساد السلطة التشريعية والتنفيذية
- ضعف المحاسبة من قبل هيئات النزاهة والرقابة المالية
- احتكار السلطة والمسؤوليات لأشخاص محددين

اما الشمري والفتلي يؤكدان ان مسببات الفساد المالي والإداري : (الشمري والفتلي , 2011: 38- 43)

1. العوامل الاقتصادية : تعد من العوامل المفسرة للفساد وتتمثل بالاتي :
 - اتساع الدور الاقتصادي للدولة :- ان احد العوامل الرئيسية لظهور الفساد هو اتساع تدخل الدولة في الحياه الاقتصادية , لان الافراد يميلون بطبيعتهم الى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة الروتينية , وهناك من المسؤولين من يخفق في رفض تلك الرشاوى . ويظهر التدخل في عدة اشكال منها :
 - السياسات الحمائية :- تقوم الدولة بحمايه صناعاتها المحلية وبذلك تسمح برعاية الفساد لان القيود التي تفرض على الاستيرادات تجعل من تراخيص الاستيراد عملا مرحبا بدرجة كبيره , لذا يهتم أصحاب المشروعات الخاص برشوه المسؤولين الحكوميين من اجل الفوز بهذه الرخصة ومزيدا من الارباح .
 - الإعانات الحكومية :- يعتبر منح الإعانات الحكومية مصدرا مهما للبحث عن الربح فكلما كانت الإعانات كبيره ازداد مؤشر الفساد في المجتمع .

2. **الفقر والاجر والامتدني :** - ومن الأسباب التي تؤدي الى شيوع الفساد في المجتمع الفقر وتدني معدلات الأجور وخاصة عندما تكون الدخول (الرواتب) تشكل عصب حياة الموظف العام . فكلما كانت الكفاية في الدخول متوافره كان أداء الموظف اكفاً وادق .

3. **العوامل السياسية : وتتمثل بالاتي :**

أ- ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين اي غياب القدوة السياسية في محاربه الفساد نظراً لانغماسهم او بعض منهم بقضايا الفساد او عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى سيادة القانون وثقافة النزاهة.

ب- المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية .

ت- تقشي البيروقراطية الحكومية

ث- ضعف ادارة السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

4. **العوامل الثقافية والاجتماعية :-**

أ- ضعف الوعي بين افراد المجتمع مثل نمط العلاقات والأعراف .

ب- صعوبة فهم القوانين الضريبية و تعقدها .

ت- على الرغم من تقشي هذه الظاهرة ولكن هنالك انخفاض في عدد الافراد الذين يطولهم القانون بتهمة الفساد.

3-7:- اثار الفساد المالي والاداري

ان للفساد المالي والإداري تكلفه ، خاصة في الشركات العامة ، وتتمثل تكاليف الفساد المالي في الزيادة المباشرة التي تطرا على تكلفه المعاملة ، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك او المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة . (عبد الجبار ، 2012، 66) وبصفه عامه يمكن تلمس بعض الاثار الاقتصادية للفساد :

• تعتبر الرشاوى من الاسباب الرئيسية التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسئ توجيهها او تزيد تكلفتها .

و يساهم الفساد في تدني كفاءه الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة .

• اثبتت الدراسات ان الفساد يضعف التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها لما لها اثر مباشر في حجم ونوعيه موارد الاستثمار الأجنبي وما ينطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب و من ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية وقد يعطلها.

• يرتبط الفساد بتردي حاله توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع ، وفي النظام السياسي ، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة الى قدرتهم على مراكمه المجتمع .

اما (البكوع واحمد ، 2012، 173) فيضيفان اثاراً اخرى للفساد المالي والاداري

تتمثل اثار الفساد المالي بالنواحي التالية :-

1. اشاعه روح اليأس بين أبناء المجتمع .

2. قلة الاستقرار المؤسساتي .

3. سوء توزيع الدخول بشكل غير متكافئ .

4. اضعاف النمو الاقتصادي وعدم استقرار البيئة الاستثمارية وزياده تكلفه المشاريع الاستثمارية

5. اضعاف جوده البنى التحتية والخدمات العامة ، بما يدفع ذوي النفوس الضعيفة الى السعي الى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى .

6. اضعاف من قدره الدولة على زياده الإيرادات وتوفير الخدمات الأساسية لا افراد المجتمع .

7. تدني المعدلات الضريبية .

8. تنامي ظاهره الفقر .

9. انهيار النسيج الأخلاقي .

10. اضعاف مفعول الحوافز الموضوعية الهادفة الى زياده الإنتاج والإنتاجية و الاخلال بقواعد العمل وقيمه.

3-8: آليات مكافحه الفساد المالي

بالرغم من ان معظم الدول ترغب في الحد من انتشار الفساد المالي الا ان ليس هناك حل سريع لهذه المشكلة, لذا فإنه يجب اتباع استراتيجيات تدريجية محددة المعالم للحد من هذه الظاهرة, فلا بد من تفعيل الإجراءات المؤسسية بالمجتمع, من خلال تدعيم جانب الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. وتوفير البيئة المناسبة لدفع المسؤولين الحكوميين للاهتمام بالمصلحة العامة. (الفتلي , 24، 2011-25)

وعلى الرغم من صعوبة تبسيط ظاهرة متشابكة ومعقدة كالفساد المالي, الا ان المعادلة التالية لمحددات الفساد قد تكون افضل وسيلة لتقريب مفهوم الفساد المالي وطرق علاجه:

الفساد = الاحتكار (الملكية العامة) + حرية التصرف - المساءلة

وتتطلب عملية مكافحة الفساد المالي بعض الإجراءات والتي منها:

- تفعيل آليات المساءلة الداخلية في المؤسسات الحكومية رفع مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية.
- توافق البرامج الرقابية والمحاسبية مع حجم التنمية و ادراج خطط الرقابة الإدارية والمحاسبية ضمن خطط التنمية للدولة
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية في كافة الإدارات وتمكينها من أداء دورها الحفاظ على استقلالية الهيئات الرقابية بفاعلية وتخويلها الصلاحيات لإداء مهامها في حرية الحصول على المعلومات والتوصيات ومحاسبة المقصرين.

- تطويع القوانين والتنظيمات الرسمية بما يتلاءم في بناء مجتمع خالي من الفساد ومكافحة الثغرات التي تكون بيئة خاضعة للفساد.
- توفير احداث التقنيات لتضييق الخلق على حجم تلك الجرائم من خلال دعم البحوث العلمية في مجال مكافحة الفساد ورفع كفاءة العاملين فيها وتأهيلها .

معوقات مكافحة الفساد المالي :-

بالرغم من الجهود المكثفة لمكافحة الفساد المالي الا ان هناك العديد من المعوقات التي تعرقل هذه الجهود ومن أبرزها:

- (1) عدم قيام الأجهزة الحكومية بدورها بالشكل المطلوب
 - (2) عزوف البعض عن الإبلاغ عن جرائم الفساد الاداري والمالي خشيت الانتقام او التعرض لمصالحهم الشخصية .
 - (3) عدم تحقيق الرادع للمفسدين وبطء الإجراءات القضائية .
 - (4) عدم وجود نصوص قانونية واضحة ومحددة تجرم بعض أنواع الفساد الإداري والمالي .
- ويعد من اهم معوقات مكافحة الفساد المالي عدم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة كما هو الحال في العراق اليوم لربطها بالسلطة التنفيذية حاليا .

اما الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف مؤسسات الفساد المالي وسبل الحد منها (حسين ، 2011 : 93-96) :-

لا شك ان مكافحه ممارسات الفساد المالي تعد من الأمور الصعبة والمعقدة ., ولهذا فان على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمخالفات .

لقد تم تنظيم الجهات التالية كجهات دوليه مهمتها مكافحة الفساد المالي والإداري على نطاق عالمي وهي

● منظمه الأمم المتحدة :-

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربه ومكافحه الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وما له من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضا اتفاقيه لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انظمن اليها كثير من دول العالم .

● البنك الدولي وضع البنك الدولي مجموعه من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعده الدول على مواجهه الفساد والحد من اثاره السلبية على عمليه التنمية الاقتصادية .

● ديوان الرقابة المالية :- بتشريع رقم 17 لسنة 1927 في العراق وقد واكبت التطورات وتم اجراء اخر تعديل على قانونها رقم 6 لسنة 1990 والمعدل بالأمر التشريعي بموجب الامر 77 لسنة 2004 , مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية

والتنسيق مع هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين والأجهزة الرقابية الأخرى لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحه الفساد المالي .

• هيئة النزاهة العامة :-

انشأت هيئة النزاهة بموجب الامر 55 لسنة 2004 مهمتها التحقيق في حالة الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتميز على الأساس العرقي او الطائفي واستغلال السلطة التشريعية لتحقيق اهداف شخصيه او سوء استخدام الأموال العامة .

المؤسسات القضائية :-

البيئة القضائية هي التي تفعل أداة القضاء في كشف ومحاربه الفساد بتطبيق التشريعات والقوانين والعقوبات على مرتكبي الفساد ويعد القضاء جهة مستقلة وحيادية في العراق وخاضع لرقابه المجلس الأعلى للقضاء وشرعت مجموعه من القوانين التي تجرم الفساد وتلاحق مرتكبيه.

• منظمات المجتمع المدني :-

انشأت حسب القانون المرقم 45 لسنة 2003 حيث هدف الامر الى تنظيم عمل تلك المنظمات وعدم اساءه استغلالها لغير أهدافها التي انشأت لأجلها من اعمال مكافحه الفساد والأمية وحمايه حقوق المواطنين والتزامهم وحمايه الموروث الثقافي والتراثي من العبث .

• شبكه الاعلام :-

هدفت شبكة الاعلام الى انشاء مؤسسات كفيله بتنقيف الشعب العراقي واعلامه وانشاء منبر حر يحترم حقوق الانسان ويعزز الدور الرقابي للأعلام على المؤسسات والدوائر من اجل كشف ورصد أي حالات فساد او غير قانونيه حيث انشأت الهيئة العراقية لخدمات البث والارسال (شبكة الاعلام العراقي) بموجب قانون 66 لسنة 2004

لجنه النزاهة في مجلس النواب :-

تختص اللجنة كما جاءت في المادة (92) من النظام الداخلي لمجلس النواب بمتابعه قضايا الفساد في مختلف اجهزه الدولة ومتابعه ومراقبة الهيئات الرقابية والهيئات المستقلة واقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنزاهة .

4-وصف وتشخيص عينة البحث حول الفساد الاداري والمالي

ينصب اهتمام هذه الفقرة في وصف مستوى إجابات افراد عينة البحث من مجتمع الدراسة (جامعة كربلاء) حول متغير البحث وذلك من خلال تحليل البيانات الواردة في الأستبانة ,وقد استخدم الباحثان مقياس ليكرت (الخماسي)الذي يتألف من(5) اوزان ,ومناقشتها حيث تم اعتماد برنامج spss باستخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية, والجدول (6) يبين مستوى إجابات الافراد عينة البحث .

جدول (6) وصف وتشخيص آراء عينة البحث حول متغير البحث

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إن اشد أنواع الفساد خطورة على المجتمع تلك التي يتم ارتكابها بتعمد وليس هناك أي دليل لوقوعها.	4.869	0.796
2	إن أسباب الفساد المالي هي اجتماعية وسياسية واقتصادية.	4.434	1.386
3	إن من أهم أسباب وجود الفساد المالي هو عدم إعطاء سلطات وصلاحيات كافية للموظفين المختصين .	3.217	0.428
4	ضرورة اعتماد إجراءات وأساليب صارمة لمحاسبة المتلاعبين بالسجلات والمستندات الحكومية .	4.782	0.428
5	للموظفين الحكوميين المتميزين ضرورة الابتعاد عن الوساطة والمحسوبية في نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية	4.782	0.581

6	هناك بعض أساليب الوقاية من الفساد المقترحة هل ترى ضرورتها. وهي وضع نظام للإدارة العامة، التعيين حسب الكفاءة والأمانة والنزاهة، وضع معايير للسلوك المهني، رقابة على المناقصات والعقود، تحديد العقوبة مقدماً لجرائم الفساد، إعداد دورات تدريبية مستمرة مع التركيز على أخلاقية ومسؤولية الخدمة العامة، التدبير الوظيفي خصوصاً في الجمارك والضرائب، الشفافية في الإبلاغ عن جرائم المفسدين أياً كان مستواهم، التعاون مع دول أخرى لمحاربة الفساد	4.652	1.463
7	هل تتفق مع الرأي القائل بأن مجرد وجود مكتب المفتش العام في كل وزارة يخلق رادعاً بعدم حصول أي حالة من حالات الفساد أو يقللها.	3.543	1.439
8	إن من الضروري تغيير أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر كأن يكون على سبيل المثال تغيير الموظفين دورياً أي المسؤولين عن تطبيق الأنظمة لمنع تورطهم لأنه عندما تكون هذه الأنظمة شفافية لاتساعد أو تشجع على الغش والفساد.	3.521	1.019
9	محاربة الفساد يجب أن يتم تضمين القوانين الرقابية والمحاسبية لإعطائه (الاستقلالية التامة والفعالية في إعداد الموازنة السنوية وإدارة جهازه، الحصانة، الرقابة على المال العام، ممارسة رقابة الأداء الشاملة، الحق في الإحالة إلى القضاء أو إلى الادعاء العام مباشرة واتخاذ إجراءات المسألة في المخالفات المالية التي يكتشفها، نشر الوعي الرقابي...الخ).	4.086	0.984
10	ضرورة تعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وكلا من السلطة التشريعية التي يرتبط بها جهاز الرقابة مع السلطات القضائية والتنفيذية وآية أجهزة رقابية لمحاربة الفساد الإداري والمالي .	4.260	1.245
11	يفضل التنسيق بين الديوان والمفتش العام وهيئة النزاهة لمحاربة الفساد ليكون قوة ضاربة للفساد لكي يكون للسلطة التشريعية المالية دوراً في محاربة الفساد هل تعتقد أن الإشارة في الدستور إن من مسؤولية حماية الأموال العامة الشعب والدولة كافية لمحاربة الفساد.	3.782	1.020
12	لغرض القضاء على الفساد المالي، والإداري ينبغي أن تكون للرقابة	4.217	0.998

		المالية سلطة واسعة للمحافظة على الأموال العامة.	
1.069	4	من خلال التقارير السنوية التي يصدرها ديوان الرقابة المالية في العراق والتي كانت تشخص حالات الفساد منذ عام 1985 ولغاية 2001 لكنه لم تقلل من تلك الحالات بسبب عدم اخذ الملاحظات بجدية لتصفيتها أولا بأول مما أدى إلى تفاقم الحالة ،ومن الأسباب الأخرى انخفاض المستوى المعيشي والنظام السياسي الذي كان يضع مصلحة النظام فوق كل الاعتبارات بدل من التوجه لاصلاح الفساد وغيرها من الأسباب.	13
1.069	4.043	إن تبادل الخبرات حول صور الفساد المالي المكتشفة في دول أخرى فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في العراق وخارجة يساعد على محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال اكتساب خبرات في كيفية التعامل معه المقارب لما موجود في العراق.	14

المصدر : من إعداد الباحثان

وفيما يلي توضيح تفصيلي للعينة المبحوثة، وذلك حسب النتائج الواردة في الجدول (6) يمكن التوصل إلى النقاط الآتية :-

إذ حصلت الفقرة رقم (1) على متوسط حسابي (4.86) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) كما بلغ الانحراف المعياري (0.79) ، وهذا يعني اهتمام أفراد العينة بفقرات الاستبانة ، أي إن اشد أنواع الفساد خطورة على المجتمع تلك التي يتم ارتكابها بتعمد وليس هناك أي دليل لوقوعها

في حين حصلت الفقرة (2) على وسط حسابي (4.434) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.386) وهذا يعني إن أسباب الفساد المالي هي اجتماعية وسياسية واقتصادية.

كما إن الفقرة رقم (3) فقد حصلت على متوسط حسابي (3.217) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (0.428)، وهذا يعني أنا إن من أهم أسباب وجود الفساد المالي هو عدم اعطاء سلطات وصلاحيات كافية للموظفين المختصين .

أما الفقرة (4) فقد كان الوسط الحسابي لها (4.782) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف معياري (0.428) وهذا يعني ضرورة اعتماد إجراءات وأساليب صارمة لمحاسبة المتلاعبين بالسجلات والمستندات الحكومية .

أما الفقرة رقم (5) فقد كان الوسط الحسابي لها (4.782) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (0.581) وهذا يعني للموظفين الحكوميين المتميزين ضرورة الابتعاد عن الوساطة والمحسوبية في نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.

في حين بلغ الوسط الحسابي للفقرة (6) (4.652) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.463)، وهذا يدل على اهتمام أفراد العينة وإن هناك بعض أساليب الوقاية من الفساد المقترحة هل ترى ضرورتها. وهي وضع نظام للإدارة العامة، التعيين حسب الكفاءة والأمانة والنزاهة، وضع معايير للسلوك المهني، رقابة على المناقصات والعقود، تحديد العقوبة مقدما لجرائم الفساد، إعداد دورات تدريبية مستمرة مع التركيز على أخلاقية ومسؤولية الخدمة العامة، التدبير الوظيفي خصوصا في الجمارك والضرائب، الشفافية في الإبلاغ عن جرائم المفسدين أيا كان مستواهم، التعاون مع دول أخرى لمحاربة الفساد.

وكان الوسط الحسابي للفقرة (7) (3.543) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.439) ، مما يدل على الرؤيا الواضحة لأفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة ، ويعني هذا أن هل تتفق مع الرأي القائل بأن مجرد وجود مكتب المفتش العام في كل وزارة يخلق رادعا بعدم حصول أي حالة من حالات الفساد أو يقللها.

في حين حصلت الفقرة رقم (8) على متوسط حسابي مقداره (3.521) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.019) ، أي أن من الضروري تغيير أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر كأن يكون على سبيل المثال تغيير الموظفين دورياً أي المسؤولين عن تطبيق الأنظمة لمنع تورطهم لانه عندما تكون هذه الأنظمة شفافية تساعد أو تشجع على الغش والفساد.

. في حين ان الفقرة رقم (9) حصلت على متوسط حسابي مقداره (4.086) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (0.984)، مما يدل على الاهتمام الواضح من قبل أفراد العينة بفقرات الاستبانة ، أي أن محاربة الفساد يجب أن يتم تضمين القوانين الرقابية والمحاسبية لإعطائه الاستقلالية التامة والفعلية في إعداد الموازنة السنوية وإدارة جهازه، الحصانة، الرقابة على المال العام، ممارسة رقابة الأداء الشاملة، الحق في الإحالة إلى القضاء أو إلى الادعاء العام مباشرة واتخاذ إجراءات المسألة في المخالفات المالية التي يكتشفها، نشر الوعي الرقابي .

بينما حصلت الفقرة (10) على متوسط حسابي مقداره (4.260) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.245)، مما يدل على الرؤيا الواضحة لإفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة ، ويعني هذا أن ضرورة تعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وكلا من السلطة التشريعية التي يرتبط بها جهاز الرقابة مع القضائية والتنفيذية وآية أجهزة رقابية لمحاربة الفساد الإداري والمالي .

. كما حصلت الفقرة رقم (11) على متوسط حسابي مقداره (3.782) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.020)، مما يدل على الرؤيا الواضحة لإفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة ، إذ يفضل التنسيق بين الديوان والمفتش العام وهيئة النزاهة لمحاربة الفساد ليكونا قوة ضاربة لفساد لكي يكون للسلطة التشريعية المالية دورا في محاربة الفساد هل تعتقد إن الإشارة في الدستور إن من مسؤولية حماية الأموال العامة الشعب والدولة كافية لمحاربة الفساد.

. في حين حصلت الفقرة (12) على متوسط حسابي مقداره (4.217) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (0.998)، مما يدل على الرؤيا الواضحة لإفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة ، لغرض القضاء على الفساد المالي ينبغي أن تكون للرقابة المالية سلطة واسعة للمحافظة على الأموال العامة.

كما ان الفقرة رقم (13) حصلت على متوسط حسابي مقداره (4) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.069) ، أي من خلال التقارير السنوية التي يصدرها ديوان الرقابة المالية في العراق والتي كانت تشخص حالات الفساد منذ عام 1985 ولغاية 2001 لكنه لم تقلل من تلك الحالات بسبب عدم اخذ الملاحظات بجديّة لتصفيتها أولا بأول مما أدى إلى تفاقم الحالة ،ومن الأسباب الأخرى انخفاض المستوى المعيشي والنظام السياسي الذي كان يضع مصلحة النظام فوق كل اعتبارات بدل من التوجه لاصلاح الفساد وغيرها من الأسباب.

. بينما حصلت الفقرة رقم (14) على متوسط حسابي مقداره (4.043) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري (1.069)، مما يدل على الاهتمام الواضح من قبل أفراد العينة بفقرات الاستبانة بهذا البعد ، اي إن تبادل الخبرات حول صور الفساد المالي والإداري المكتشفة في دول أخرى فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في العراق وخارجة يساعد على محاربة الفساد المالي الإداري من خلال اكتساب خبرات في كيفية التعامل معه المقارب لما موجود في العراق.

5-الاستنتاجات والتوصيات

1-5 : الاستنتاجات

تهتم هذه الفقرة بعرض أهم الاستنتاجات التي آلت إليها الدراسة والمرتكزة على النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب العملي منها من اجراء عمليات التحليل والمعالجة الإحصائية التي أجريت على إجابات عينة البحث على فقرات الاستبانة الخاصة بالبحث وكما يأتي:

الاستنتاجات

1. عدم وجود قانون يلزم فيه الموظف في الدولة بتقديم اقرار عن ذمته المالية خصوصاً الموظفين الذين تسمح وظائفهم بحصول التواطؤات.
2. أظهر البحث وجود (اختلاف)، عينة البحث في اتجاهاتهم نحو تشخيص الفساد الإداري والمالي، وهذا ما يدل على إن لكل مكان خصوصية تتشكل من طبيعة العمل وطبيعة الثقافة المؤسسية السائدة.
3. كشف البحث إلى إن هناك اعترافاً على المستوى الرسمي بوجود مشكلة الفساد الإداري والمالي والاعتراف بالمشكلة نصف حلها، لما يتوفر من دعم حكومي رسمي وشعبي لأي خطة مستقبلية لمكافحة الفساد.

5-2: التوصيات

تأسيساً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن إيجاز أهم التوصيات التي تسهم في إفادة الجامعة (مجتمع الدراسة) بما يأتي :-

أولاً: التوصيات العامة

- 1- تعميق الوعي بقيم العمل وأخلاقياته، أو الوظيفة العامة فكراً وسلوكاً لدى العاملين في الجهاز الإداري، على إن تتجسد ممارسة الأخلاقيات المذكورة بقيادة تلك الأجهزة أولاً، وتبصيرهم بمخاطر آفة الفساد الإداري والمالي وأعراضه ومخاطره وعواقبه.
- 2- ضرورة التركيز على التعاون الدولي في مكافحة الفساد الإداري والمالي وذلك لان نجاح أي استراتيجية على المستوى الداخلي غير كاف نسبياً إلا إذ اقترنت بالمعالجة الخارجية.
- 3 - تنمية أحساس عام لدى أفراد المجتمع عامة والعاملين بأجهزة الدولة الإدارية خاصة ضد ممارسات الفساد الإداري والمالي، من خلال وضع خطة إعلامية وتثقيفية شاملة وهادفة وفي ضوء تشخيصات ميدانية لأسباب حالات الفساد الإداري والمالي من خلال أجهزة الإعلام والأجهزة التعليمية والتربوية في الدولة كافة.
- 4 - عدم الجمع في الوظائف المتعارضة خصوصاً تلك المعاملات التي لها علاقة بالمواطنين أو التي تسمح بعمليات التواطؤ والتي تحدث عند سيطرة شخص واحد لإنجاز معاملة معينة.
- 5 - الاستفادة من تجارب الدول سواء العربية أو الاجنبية وتكييفها حسب البيئة العراقية من خلال زج موظفي ديوان الرقابة المالية والاجهزة الرقابية الاخرى بالاطلاع عليها لغرض اكتساب الخبرة في كيفية التعامل مع الفساد الاداري والمالي.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بمتغير البحث :

- 1- دعوة الباحثين من الأكاديميين لإجراء بحوث ميدانية غايتها تطبيق موضوع البحث الحالي نفسه في قطاعات أخرى باستخدام صدقها وثباتها العالين للخروج بنتائج داعمة لنتائجها، وإمكانية تعميمها على منظمات المجتمع الأخرى.
- 2- اصدار قانون يلزم فيه الموظف في الدولة العراقية أي كان مستواهم الوظيفي بتقديم اقرار عن ذمته المالية ويفحص هذا الاقرار بين فترة واخرى من قبل لجنة خاصة معنية بهذا الامر للبحث عن أي زيادة في امواله للتأكد من شرعيتها.
- 3 - زيادة المقابل المادي ليتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية ومستوى المعيشة للموظفين، والعمل على مكافئة الموظفين المتميزين، اقتداءً بقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) " أزر المسيء بثواب المحسن "
- 4 - تفعيل مبدأ من أين لك هذا .
- 5 - تشريع القوانين والضمانات الخاصة بالاستقلال والتعيين والترقية (بناءً على الكفاءة والجدارة) ونظم الأجور ونظم إدارة الأداء المعمول بها .
- 6- جعل المؤيدين لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسة خاصة بهم لها علاقة عملية قوية بالسلطة لتكون بذلك بذرة المراقبة الشعبية الحقيقية .

المصادر

المصادر

أولا :- الكتب

1. الشمري , هاشم , الفتلي , ايثار, "الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية", دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , الاردن - عمان , الطبعة الاولى , 2011 .
2. الركيبات , كايد كريم , " الفساد الاداري والمالي مفهومه واثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته", دار الايام للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , الطبعة الاولى , 2011 .
3. معابره , محمود محمد , " الفساد الاداري وعلاقته في الشريعة الإسلامية , دراسة مقارنة بالقانون الاداري , دار الثقافة للطبع والنشر , الاردن - عمان , الطبعة الاولى , 2011.
4. البشرى , محمد الامين , " الفساد والجريمة المنظمة " , دار الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع , الرياض - المملكة العربية السعودية , 2007 .
5. الوادي , محمود حسين, " تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحه الفساد " , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان - الاردن , الطبعة الاولى , 2010 .
6. ال غصاب , عبد الله بن ناصر , " منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والاداري " , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع , السعودية - الرياض , الطبعة الاولى , 2011 .
7. طالب , علاء فرحان , العامري , عبد الحسين حميدي , " استراتيجية محاربه الفساد الاداري والمالي مدخل متكامل " , دار الايام للنشر والتوزيع , عمان - الاردن , الطبعة العربية , 2014

دسصا

1. الموسوي , الهام عطا حطوط , " دور الرقابة المالية في الحد من ظاهره الفساد الاداري " , دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية , شهادته دكتوراه , مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , جامعه بغداد , 2005.
2. سعيد , هديل كاظم , " تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الاداري بالعراق " , دراسة اختيارية في وزارات عراقية مختاره , شهادته دكتوراه , مجلس كليه الإدارة والاقتصاد - جامعه بغداد , 2007.
2. العامري , علي عبد الحسين حميدي , " دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربه الفساد الاداري " , دراسة مقارنة بين اداء القيادات عينه من منظمات القطاع العام في محافظه كربلاء المقدسة وراء عينيه من المستفيدين من خدمات هذه المنظمات , شهادته الماجستير , مجلس كليه الإدارة والاقتصاد - جامعه كربلاء , 2010.
3. الفتلي , قيصر علي عبيد , سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهه الفساد الاداري والمالي في الأجهزة الحكومية " , دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية , رساله ماجستير , كليه الإدارة والاقتصاد - جامعه الكوفة , 2011 .
4. الخاقاني , حسين جابر عبد الحميد , " الفساد الاقتصادي واثاره على عمليه التنمية الاقتصادية في البلدان النامية " , شهادته دكتوراه , كليه الإدارة والاقتصاد - جامعه بغداد , 2008.
5. الفتلي , ايثار عبود كاظم , الفساد الاداري والمالي في اثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختاره " , شهادته ماجستير , كليه الإدارة والاقتصاد - جامعه كربلاء , 2009.

ثالثا :- الدوريات

1. عبود , مدرس علي سكر , تحليل صور , " واسباب الفساد المالي والاداري " , دراسة استطلاعية لعينه مختاره في محافظه الديوانية للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد 12 , العدد 1 , 2010.
2. رشيد , انصاف محمود , الحمداني , رافعه ابراهيم , الاعرجي , عدنان سالم , " فاعليه نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق " , دراسة تطبيقية على جامعه الموصل , مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 4 , العدد 8 , 2012.
3. البكوع , فيحاء عبد الخالق يحيى , احمد , منهل مجيد , " تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهره الفساد المالي والاداري في الوحدات الخدمية " , دراسة نظريه تحليليه , مجله الإدارة والاقتصاد , السنه الخامسة والثلاثون العدد 92 , 2012 .
4. عبد الجبار , اسامه عبد المنعم , " دور التدقيق الداخلي في مواجهه ظاهره الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي " مجله الإدارة والاقتصاد , السنه الخامسة والثلاثون , العدد 91 , 2012 .
5. الياسري , محمد فاضل نعمه , سعود , عبد الرضا حسن , " الفساد الاداري والمالي في العراق وانعكاساته على الموازنة العامة " , مجله جامعه كربلاء العلمية , المجلد السابع , العدد 2 , 2009
6. خلف , فاطمه ابراهيم , " السياسة المالية والفساد الاداري والمالي " , دراسة تطبيقية في مصر , مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 4 , العدد 7 , 2011 .
7. حسين , نادية شاكر , " المخالفات المحاسبية واثرها في تفشي الفساد المالي والاداري " , دراسة محاسبية تحليليه , هيئه النزاهة , مجله النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , العدد 6 , بلا .

رابعا:- المؤتمرات والندوات

- 1- صالح , مفتاح , فريده , معارني , " الفساد الاداري والمالي : اسبابه , اسبابه , مظاهره , وكمؤشرات قياسه " , الملتقى الوطني حول : حوكمه الشركات كآليه للحد من الفساد المالي والاداري , مؤتمر مخبر ماليه , بنوك واداره , لأعمال جامعه بسكره , للفترة (06-07) مايس , 2012.
- 2- بالقاسم , ماضي , امال , خادمية , " الفساد المالي والاداري في الجزائر الاسباب والاثار , الملتقى الوطني حول : حوكمه الشركات كآليه للحد من الفساد المالي والاداري , مؤتمر مخبر ماليه , بنوك واداره اعمال , جامعه بسكره , للفترة (06-07) مايس , 2012.

خامسا:- البحوث

- البكوع , فيحاء عبد الخالق , العلي , منهل مجيد , الافندي , ارسلان ابراهيم , " دور الشفافية المحاسبية ومعايير الافصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي " , دراسة محاسبية تحليليه , بحوث مستقبليه (25-26) , 2009

ملحق رقم (1) الاستبانة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إن اشد أنواع الفساد خطورة على المجتمع تلك التي يتم ارتكابها بتعمد وليس هناك أي دليل لوقوعها.		
2	إن أسباب الفساد المالي هي اجتماعية وسياسية واقتصادية.		
3	أن من أهم أسباب وجود الفساد المالي هو عدم إعطاء سلطات وصلاحيات كافية للموظفين المختصين .		
4	ضرورة اعتماد إجراءات وأساليب صارمة لمحاسبة المتلاعبين بالسجلات والمستندات الحكومية .		
5	للموظفين الحكوميين المتميزين ضرورة الابتعاد عن الوساطة والمحسوبية في نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية		

6	هناك بعض أساليب الوقاية من الفساد المقترحة هل ترى ضرورتها. وهي وضع نظام للإدارة العامة، التعيين حسب الكفاءة والأمانة والنزاهة، وضع معايير للسلوك المهني، رقابة على المناقصات والعقود، تحديد العقوبة مقدما لجرائم الفساد، إعداد دورات تدريبية مستمرة مع التركيز على أخلاقية ومسؤولية الخدمة العامة، التدبير الوظيفي خصوصا في الجمارك والضرائب، الشفافية في الإبلاغ عن جرائم المفسدين أيا كان مستواهم، التعاون مع دول أخرى لمحاربة الفساد		
7	هل تتفق مع الرأي القائل بأن مجرد وجود مكتب المفتش العام في كل وزارة يخلق رادعا بعدم حصول أي حالة من حالات الفساد أو يقللها.		
8	إن من الضروري تغيير أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر كأن يكون على سبيل المثال تغيير الموظفين دورياً أي المسؤولين عن تطبيق الأنظمة لمنع تورطهم لانه عندما تكون هذه الأنظمة شفافية لتساعد أو تشجع على الغش والفساد.		
9	محاربة الفساد يجب أن يتم تضمين القوانين الرقابية والمحاسبية لإعطائه الاستقلالية التامة والفعلية في إعداد الموازنة السنوية وإدارة جهازه، الحصانة، الرقابة على المال العام، ممارسة رقابة الأداء الشاملة، الحق في الإحالة إلى القضاء أو إلى الادعاء العام مباشرة واتخاذ إجراءات المسائلة في المخالفات المالية التي يكتشفها، نشر الوعي الرقابي...الخ).		
10	ضرورة تعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وكلا من السلطة التشريعية التي يرتبط بها جهاز الرقابة مع السلطات القضائية والتنفيذية وآية أجهزة رقابية لمحاربة الفساد الإداري والمالي .		
11	يفضل التنسيق بين الديوان والمفتش العام وهيئة النزاهة لمحاربة الفساد ليكونا قوة ضاربة للفساد لكي يكون للسلطة التشريعية المالية دوراً في محاربة الفساد هل تعتقد إن الإشارة في الدستور إن من مسؤوليات حماية الأموال العامة الشعب والدولة كافية لمحاربة الفساد.		
12	لغرض القضاء على الفساد المالي، والإداري ينبغي أن تكون للرقابة المالية سلطة واسعة للمحافظة على الأموال العامة.		

13	من خلال التقارير السنوية التي يصدرها ديوان الرقابة المالية في العراق والتي كانت تشخص حالات الفساد منذ عام 1985 ولغاية 2001 لكنه لم تقلل من تلك الحالات بسبب عدم اخذ الملاحظات بجدية لتصفيتها أولا بأول مما أدى إلى تفاقم الحالة ،ومن الأسباب الأخرى انخفاض المستوى المعيشي والنظام السياسي الذي كان يضع مصلحة النظام فوق كل الاعتبارات بدل من التوجه لاصلاح الفساد وغيرها من الأسباب.
14	إن تبادل الخبرات حول صور الفساد المالي المكتشفة في دول أخرى فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية في العراق وخارجة يساعد على محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال اكتساب خبرات في كيفية التعامل معه المقارب لما موجود في العراق.

المصدر : اعداد الباحثان